

## ثقافة الادخار في الأسرة الجزائرية

أ. عبد اللاوي ليندة

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية جامعة تلمسان

### مقدمة:

"خبئ قرشك الأبيض ليومك الأسود" "خبئ و دير للزمان عقوبة" "الحدايذ للشدايد" لطالما سمعنا هذه المقولات من آبائنا وأجدادنا بغية توعيتنا بضرورة أن نغرس في أنفسنا و أبناءنا حب الادخار، حتى نكون على وعي بمسئولياتنا المالية للتمكن من وضع خطط مستقبلية قد تؤمن حياتنا الاقتصادية . فالكثير منا يذكر " الحصاله " التي غالبا ما تكون على شكل حيوان أو سفينة أو صندوق خشبي أو حتى حديدي .. كنا نضع فيها أي مبلغ يقع بين أيدينا بغرض ادخاره لوقت الحاجة.... فهي عملية يمارسها الفرد منذ طفولته و يداولها في حياته كلما أمكن ذلك سعيا وراء تحقيق نوع من الرفاهية و الراحة النفسية.

لكن ما معنى كلمة "ادخار" ؟ على عاتق من تلقى مسؤولية اعتماد مبدأ الادخار أساسا؟ و هل لعبت القروض البنكية دورا في قتل ثقافة الادخار ؟

### تعريف الادخار:

من الناحية اللغوية ادَّخَرَ الشَّيْءَ يعني خَبَّأَهُ لَوْقَتِ الْحَاجَةِ و أصل الادخار لغة ، يقال ذخرته و ادخرته أن أعددته للعقبى، ذخّر الشيء....اختاره، و قيل اتخذه { و أنبئكم بما تآكلون و ما تدخرون في بيوتكم} [ آل عمران : 49 ].

أما من الناحية الشرعية فالادخار بمعنى حفظ المال لوقت الحاجة، مع أداء زكاة هذا المال . و الادخار هو اقتطاع جزء من الدخل الذي يحصل عليه الفرد و عدم انفاقه بل و اكتنازه أو ايداعه في أحد المصارف أو بنوك الادخار و التوفير.....و أهم العوامل التي تؤثر في الادخار الاختياري للأفراد هو سعر الفائدة و الانظمة الاجتماعية السائدة حيث تؤدي زيادة دخول الافراد الى زيادة مقدرتهم على الادخار<sup>(1)</sup>.

و الحقيقة أنه من أكبر المشاكل التي اعترضت المجتمعات البشرية هي مشكلة المال والدَّخْل الفردي والجماعي و محاولة الموازنة بين الوارد والتَّفَقُّة، فالعلاقة بين الدخل الفردي و الدخل الجماعي و عملية الادخار علاقة طردية. الادخار ظاهرة اقتصادية أساسية في حياة الأفراد و المجتمعات وهي تعبر عن فائض الدخل عن الاستهلاك، أي الفرق بين الدخل و ما ينفق على السلع و الخدمات الاستهلاكية.

### الادخار من المنظور التاريخي :

من الناحية التاريخية، قد تبلور مفهوم الادخار مند بدء الفكر الاقتصادي المنظم بالعلاقة مع مفهوم الفائض الاقتصادي و مبدأ الادخار هو وليدة الفكر الاقتصادي عند التجار "المركينتاليين" . فبعد نشوب حروب بين الدول

خلال القرنين السادس عشر و السابع عشر، قل الإنتاج و قلت الموارد الغذائية و صار التملك الاحتياطي للمعادن الثمينة كالذهب و الفضة تملكا احتياطيا ضرورة حتمية عند هؤلاء التجار لتملك ميزة الشراء نقدا إضافة إلى ميزات أخرى اقتصادية و اجتماعية و سياسية.

و كنتيجة لذلك ظهر ميزان تجاري جديد و توجه اقتصادي جديد للدول مبني على المفهوم الاحتياطي للثروات الأساسية و هي الذهب و الفضة. و هكذا أصبح الفكر الاقتصادي لهؤلاء التجاريين مرتبطا بمرحلة البورجوازية النامية في حوض الإقطاع و كان على الطبقة البورجوازية أن تدعم قوتها بالدولة، و يعد الادخار أيضا مبدءا من مبادئ الفكر الفيزيوقراطي اذ انه يرتبط بإنتاجية العمل الزراعي لأن هذا الأخير يوفر ما يسمى ب "الفائض" في حين أن غيره من القطاعات و الميادين لا يضمن ذلك.

وقد تبلور هذا المبدأ أيضا على يد كل من ادم سميث و ريكاردو اللذين أظهرتا اهتمامهما الواضح بمزايا الادخار و ضرورة تبنيه على المستوى الفردي و الجماعي. و كرائد من رواد مذهب الحرية الاقتصادية، يقول سميث أن رأس المال يزداد بالادخار و يتناقص بالهدر و سوء الإدارة... و الصناعة التي غدت تحقق المزيد من الادخار ، ماذا كان بإمكانها أن تعطي من دون الادخار و هو هنا بصدد تقديم نموذج لزيادة الثروة و الازدهار قائما على قاعدة التراكم الرأسمالي مؤكدا على أن زيادة الادخار تؤدي إلى زيادة رأس المال الثابت .

على صعيد آخر، كان للاقتصادي الشهير "ريكاردو" نفس الموقف من قضية الادخار و هو يجعل من زيادة الإنتاج إلى أقصى حد ممكن مع توليد فائض يعاد استثماره أساس التقدم الاقتصادي. مما جعله ينادي بأن تكون الأجور في أقل مستوى ممكن، و هو يؤمن بتحديد الطبقات الاجتماعية التي يؤول إليها الفائض الاقتصادي بغرض حسن استثماره فيؤثر ايجابيا على الادخار الدولي و النمو لاقتصادي. على غرار الاكتناز الذي هو بمثابة جمع المال و تكديسه و الاحتفاظ بالمتراكم منه نقدا سائلا لمدة زمنية غالبا ما تكون طويلة، و الكنز في اللغة هو "المال المدفون" و بذلك يظل المال المكتنز مجمدا بعيدا عن التداول، و من دون فائدة مباشرة أو نفع اقتصادي. أما عن دوافع الاكتناز فهي كثيرة تنطلق بعضها من رسوخ العادات الاجتماعية و يتأصل بعضها الآخر في ذات المكتنز نفسه و تحليه بصفات الشح و البخل و الجشع و حب الاكتساب و بذلك يمكننا القول أن الاكتناز ظاهرة عقيمة اقتصاديا و سلبية اجتماعيا. أما الادخار، فيبقى هو الأصل في مبدأ التدفق الاقتصادي بالحد من الاستهلاك المفرط و بذلك فهو يؤسس المصدر الأولي للاستثمار الذي يتولد عنه الدخل الجديد.

في هذا الصدد، " أقام "كينز" نظريته الكينزية بناء على تجميع عدد من المتغيرات الاقتصادية و غير الاقتصادية و رأى أنه يمكن دراسة كل من مستوى الدخل و العمالة في زاويتين، الأولى زاوية العائدات التي يحصل عليها الأفراد انطلاقا من حقيقة أن دخل المجتمع يتكون من نسبة العائد الذي ينفقه الأفراد في الاستهلاك مضافا إليه النسبة التي يدخرونها. أما الزاوية الثانية فهي التي تختص بالإنتاج، و هي التي ترى أن الدخل يتكون من تلك السلع التي يستهلكها الأفراد مباشرة" (2) و هنا يبرز لنا أن غالبا ما يقترن مفهوم "الادخار" بمفاهيم أخرى أساسية أهمها " الدخل "، " الاستثمار" و " الاستهلاك". فالادخار لا يتحقق إلا من خلال توفير قسط من الدخل و التحكم في الاستهلاك و لأن الهدف الأساسي من الادخار ما هو إلا بغرض الاستثمار بطرقه و صورته المختلفة.

يقول الاقتصادي التقليدي الفرنسي ساي " إن العرض يولد الطلب ويعني ذلك أن الدخل يجب أن ينفق كله، إما في الاستهلاك و إما في الاستثمار، على أساس أن جميع الادخارات لا بد أن تستثمر" (3).

## ما علاقة الادخار بالدخل و الاستهلاك؟

يعرف الاقتصادي هكس الدخل على " أنه أقصى ما يمكن للفرد أن يستهلكه خلال فترة من الزمن دون التأثير على قيمة ثروته" وأما الاستهلاك فيعرف على أنه " النفقات على السلع و الخدمات المستخدمة في تلبية احتياجات و رغبات خلال فترة معينة " .

أما على المستوى الجماعي، يمكن النظر للاستهلاك على أنه الهدف أو الغاية الأساسية لكل النشاطات الاقتصادية و له دورا جوهريا في تركيب البنيان الاقتصادي و في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية وبالتالي التنمية الاجتماعية لأن حجم الاستهلاك يؤثر في مستوى الاستثمارات و كذا على فرص العمل. يقول فيليب لابورت " إن استخدام السلع و الخدمات يقوم بمهمة مزدوجة : إعطاء هوية و معنى ووضع اجتماعي من خلال تأمين حاجات المستهلكين و له ميادين مختلفة غذاء، لباس، سكن، أثاث، رفاهية و تسلية، و قد يكون فرديا أو جماعيا" (4).

و المستهلك نوعين :

المستهلك الفردي: هو ذلك الفرد الذي يقوم بالبحث عن السلعة أو خدمة ما و شراؤها لاستخدامه الخاص أو استخدامه العائلي .

المستهلك الصناعي و المؤسسي: و يضم كافة المؤسسات الخاصة أو العامة حيث تقوم هذه المؤسسات بالبحث و شراء السلع و المواد أو المعدات التي تمكنها من تنفيذ أهدافها المقررة

في خططها أو إستراتيجيتها. وأما المؤسسات الصناعية فهي تقوم بشراء المواد الخام الأولية، و مكونات أخرى مصنعة أو نصف مصنعة من أجل الإنتاج و تسويق السلع للمستهلك النهائي أو المستهلك الصناعي" (5). و يبقى الاستهلاك في علاقة عضوية مع الادخار على المستوى الفردي و الجماعي على حد سواء فلاستهلاك الكلي علاقة بالادخار الكلي و بمجموعة العوامل التي تؤثر في كل منهما ولا سيما الدخل " و يعتبر الاستهلاك الكلي أهم عنصر من عناصر الطلب الكلي كما يعتبر الادخار العمل الأكثر أهمية في زيادة حجم الاستثمار لهذا فان الادخار و الاستهلاك و الادخار هي من الدراسات الاقتصادية الهامة " (6).

و من هنا تظهر لنا جلية العلاقة الوطيدة بين الادخار و الاستهلاك " فبالنسبة للأسر إن المشتريات المتمثلة في السلع و المواد الدائمة "السيارات" تعتبر استهلاكاً، لكن الاستثمارات المتمثلة في الأصول غير المنقولة فتصنف كادخار فيما يخص المحاسبة القومية و إن الادخار الإجمالي للأسر يضم كلا من استثمارات المقاولين الخواص و استثمارات السكن زيادة على طاقة التمويل المتمثلة في الادخار المالي للأسر بصفة عامة " (7).

و إذا خرجنا من المفاهيم الاقتصادية المحضة و التفتنا الى الادخار كجزء من الثقافة الإنسانية و كسلوك اجتماعي و ثقافي يتبناه الفرد داخل جماعته و ليس كعملية اقتصادية فقط ، فسند أن مبدأ الادخار كان و لا يزال ثقافة تمارس عند الكثير من الشعوب الإنسانية و يتوارثها الأجيال كما يتوارث المبادئ و القيم الحياتية الأخرى . وقد مارس الانسان ثقافة الادخار في المجتمعات البدائية بدءا من ادخار المؤن و موارد الطعام في حالة نذرتها وصولا الى الاشكال الحديثة و العصرية بما فيها الودائع المصرفية.

## دوافع الادخار:

دوافع الادخار قد تكون نتيجة القدرة الادخارية بمعنى أن يتمكن الفرد من تخصيص قسط من دخله من اجل المستقبل و هذا يتوقف على نظام معيشته و أسلوب حياته فضلا عن سلوكه و قدرته على التوفيق بين الدخل و الاستهلاك.

إن القدرة الادخارية لا تتوقف فقط على حجم الدخل المطلق بل هي مسألة نسبية قائمة على كفاءات الفرد في الموازنة بين الوارد و النفقة و هي تختلف من بيئة اجتماعية الى أخرى.

الدافع الأساسي الثاني هو الرغبة الادخارية و هو دافع سيكولوجي يتحكم بشكل فعلي في مسألة نفسية بالدرجة الأولى ثم تربوية لأن هذه العملية تتوقف على مقدار تأثير الفرد بمبدأ الادخار و مدى إدراكه لمزايا الادخار.

" للادخار أهميته و تأثيره على الحياة الاقتصادية و الاجتماعية للفرد بتوفير السيولة التي توفر خط الدفاع الأول عند الطوارئ ، إضافة إلى أنه يعزز تشكيل الثروات مما يساعد على الاستقلال المادي ، و راحة البال ، و الحياة الخالية من الضغوط و التوتر ، و يساعد على تخطي الأزمات و الأوقات العصيبة" (8).

و الادخار كعملية قد تكون اختيارية أو إجبارية. أما في الحالة الأولى فهو الادخار الذي يقوم به الفرد طوعا و استجابة لإرادته و رغبته الشخصية في التوفير بوضع قسط من المال جانبا لوقت الحاجة. أما الادخار الإجباري فهو ادخار يجبر عليه الفرد نتيجة مقتضيات الحياة سواء لنقص الموارد المالية التي لا تكفي لاقتناء الضروريات فيضطر الفرد لاقتراض المال من أقاربه و أصدقائه و سد الحاجة إلى حين، أو لمقتضيات قانونية و قرارات حكومية و هذا هو النموذج السائد في الاقتصاد الحديث نظرا لانتشار ظاهرة الاقتراض.

### دور الأسرة في ترسيخ ثقافة الادخار:

للأسرة دورا أساسيا في تشجيع الأفراد على العمل بمبدأ الادخار فكونها المسؤولة عن توجيه سلوك الأفراد داخل الأنظمة الاجتماعية فهي المؤسسة الاجتماعية التي من خلال تأديتها لوظائفها الحيوية كالتمشيد الاجتماعية و التعليم والتربية و التوجيه قد تساهم بشكل كبير في ترسيخ ثقافة الادخار.

ويرتكز ذلك على اقتصاد الأسرة وموازنتها المالية في النفقة والاستهلاك، فالإسراف والتبذير بالطعام والشرب والزينة واللباس والسكن والكماليات والخدمات هي من أخطر مشاكل الإنسان، إضافة إلى البذخ والتبذير والإسراف والصرف غير المتقن الذي يرهق اقتصاد الأسرة والأمة والدولة، ولا يتناسب في كثير من الأحيان مع دخل الأسرة وواردها.

كما أن كل مؤسسة تحتاج لمدير ذي كفاءات عالية في تسيير أمورها للتوجه نحو الازدهار والتقدم كذلك هي المؤسسة الزوجية فهي تحتاج لمسير حكيم و ذي مهارات في إدارة شؤونها و هو غالبا أحد الزوجين يسعى دوما إلى التحكم في تسيير ميزانيتها و تقادي وقوع الأسرة في الحاجة.

فبات من الضروري وجود ميزانية واضحة ومدروسة لكل أسرة تجعل المصروف يتناسب مع الدخل الشهري معتمدة بذلك مبدأ الادخار. فالادخار الأسري ثقافة واسعة تدفعنا أساسا للتصرف بقسم من الميزانية والاحتفاظ بالآخر وبذلك يتعادل المصروف مع الدخل الشهري.

و الحكمة في هذا أن يدرس أفراد الأسرة أمور اقتناء الأشياء الأساسية و الضرورية بهدف تطبيق ما خطط له في سياق ما يسمى بـ "سياسة الادخار". فسياسة الادخار لا بد أن تصبح سياسة حياتية تهدف الى تغلب الأسرة على موجة الغلاء العالمية والمحلية التي تفرضها علينا الظروف الاقتصادية الحديثة.

و لعل من أهم القضايا التي ركز عليها الفكر الاقتصادي " قضية الادخار"، بل إنه ركيزة من ركائز التنمية الاقتصادية و ظاهرة اقتصادية أساسية في حياة الأفراد و المجتمعات.

يعتبر الادخار من الأمور التي نبه إليها ديننا الحنيف في تنظيم الحياة الاقتصادية للأفراد والمجتمعات.

### الادخار من منظور الدين الإسلامي:

نهانا الدين الإسلامي كثيراً عن الإسراف، وذمّ المسرفين، ودعا إلى الاعتدال في الإنفاق، فلا إسراف ولا تقتير، واعتبر الإنسان مسؤولاً عن المال ومؤتمناً عليه لأنه مال الله عز وجل، وينبغي أن يصرف بعقل وفيما ينفع، وأن يحتاط الإنسان للمستقبل ويسهم في نمو مجتمعه..

لقد وضعت الشريعة الإسلامية الأسس العامة لترشيد الإنفاق بإطلاقه، كما حدّدت النظام الأساسي لأنفاق الأسرة وميزانيتها بشكل محدّد، نذكر من ذلك وصف القرآن لعباد الرحمن،

المثل الأعلى في الانضباط والالتزام الذي وضّح فيه منهجهم القويم في الإنفاق و الذي دعا الفرد والجماعة إلى الالتزام به، قال تعالى :

( والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً ) . (الفرقان / 67)

وفي موضع آخر يحرم القرآن الإسراف والتبذير و يشدّد على ذلك بقوله :

( وكلوا واشربوا ولا تسرفوا ) . (الأعراف / 31)

وكذا بقوله تعالى :

(وأت ذا القربى حقّه والمسكين وابن السبيل ولا تبذّر تبذيراً \* إنّ المبذرين كانوا أخوان الشياطين وكان الشيطان لربه كفوراً ) . (الإسراء / 26 . 27)

(ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كلّ البسط فتقعد ملوماً محسوراً). (الإسراء/29) وكذا بقوله تعالى:

(أسكنوهنّ من حيث سكننكم من وُجُدكم ولا تضاروهنّ لِضَيِّقوا عليهنّ وإن كنّ أولاتِ حملٍ فأنفقوا عليهنّ حتّى يَضَعنّ حملهنّ فإنّ أرضعن لكم فأتوهنّ أجورهنّ وأنتمروا ببنّكنمّ بمعروف وإن تعاسرتمّ فسترضع له أحرى \* ليُنْفِقنّ ذُو سَعَةٍ من سَعَتِهِ ومن قَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فليُنْفِقْ ممّا آتاه الله لا يكلف الله نفساً إلّا ما آتاه سيّجعل الله بعدّ عسر يُسرّاً ) . (الطلاق/6.7)

فالادخار هو تخبئة الشيء لوقت حاجة الإنسان اليه دون قصد التضييق على الناس. و هو مطلوباً في بعض الأحوال كادخار الدولة لحاجات الأمة و الأجيال القادمة أو ادخار الزوج لأهله قوت سنتهم، و قد بوب الإمام البخاري في صحيحه: " باب حسن نفقة الرجل قوت سنة على أهله و أخرج فيه سنده" و عن ابن عينة قال على معمر: " قال الثوري هل سمعت للرجل يجمع لأهله قوت سنتهم او بعض السنة ؟ قال معمر: " فلم يحضرني، ثم ذكرت حديثاً حدثناه ابن شهاب الزهري عن مالك بن أوي عن عمر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه و سلم كان يبيع نخل ابن التضير و يحبس لأهله قوت سنتهم " كما بوب الإمام مسلم رضي الله عنه في صحيحه باب في

ادخار التمر و نحوه من الأقوات للعيال، و ساق الحديث السابق بلفظ قَوَيْب من لفظ البخاري ثم قال الثوري في شرحه : " و في هذا الحديث جواز ادخار قوت سنة و جواز الادخار للعيال، و أن هذا لا يفتح في التوكل... " (9). وهكذا تتحدّد الأسس العامّة لادخار في ديننا الحنيف الذي يحبذ الادخار و ينبذ التبذير و الإسراف كما يناشد لميزانيّة الأسرة بالصّرف و التّفقة ضمن إطارين من التقنين و التربية و التوجيه الأخلاقي، و هما الإطار الاجتماعي و الإطار الأسري.

### الادخار سياسة حياتية :

الجدير بالذكر هنا هو الدور الجوهرى الذي قد تلعبه المرأة في توجيه سلوك أفراد أسرتها لتبني ممارسات ثقافية نابعة من مبدأ الادخار. فتدبير شؤون المنزل و الاقتصاد المنزلى مهمة المرأة بالدرجة الأولى فمن خلال حرصها على ماليّة الأسرة و ميزانيتها بمراعاتها الاعتدال في الصّرف و الكماليّات يصبح بإمكانها التوفير . إن توفير قسط من وارد الأسرة بتقليل الصّرف، و التأثير على الأبناء بل و الزّوج في رسم سياسة إنفاق معتدلة للأسرة بغية تحقيق التوازن بين وارداتها و مقادير الاستهلاك و الإنفاق يعود بالمنفعة على الأسرة و على المجتمع ككل.

إن كثرة الاستهلاك و الإسراف و التبذير في الأسرة ينعكس أثره ليس على الأسرة فحسب، بل وعلى الوضع الاقتصادي العام في المجتمع و الدولة، إذ ترتفع القوّة الشرائية في السوق نتيجة الإنفاق و الاستهلاك المرتفع فتتخفّض قيمة النقد و ترتفع أسعار السلع و الخدمات.

أما عن آثار الإسراف على المجتمع فتتجسد أساسا في تصاعد حرمان الفقراء و تراكم الديون على عاتق الأسر فتغرق في مشاكل مادية تترتب عليها الكثير من الآفات الاجتماعية.

من جهة أخرى ، قد تواجه العملة حالة التضخّم النقديّ، و تنشأ المشاكل السياسية و الأمنية و الأخلاقية نتيجة لاضطراب الوضع الاقتصادي في المجتمع .

### ثقافة الادخار ... تلك الثقافة الغائبة :

إذا ركزنا على ما يسمى بثقافة الادخار فيمكننا القول أنه لم يسبق لأحد منّا أن لم يدخر في حياته، بدءاً من استخدام حصالة النقود في طفولتنا وصولاً إلى الودائع المصرفية طويلة الأمد. و مع ذلك، لا يمكن أن ندعي أن ثقافة الادخار حاضرة في العقلية العربية.

يرى "ربيع عرموش" أن ثقافة الادخار موجودة في الأمثال الشعبية فقط " فقد تحول مجتمعنا إلى مجتمع استهلاكي بالدرجة الأولى و غابت ثقافة الادخار التي طالما وجدت في المجتمعات التقليدية .

ابتعدت الليبرالية الحديثة عن كل المقومات الروحية و الأخلاقية و أصبحت الحياة في نظرة الفلسفة الليبرالية المعولمة فرصة للصفر بأكبر قدر ممكن من اللذة و المنفعة المادية التي لا يمكن الحصول عليها إلا عن طريق المال . أضحى المال بمثابة مفتاح سحري و هدف منشود من طرف المؤسسات الاجتماعية و الاقتصادية بما فيها الأسرة و ما زاد الطين بلة هي تلك الهجمات العلانية التي في ظل غياب الضمير الجماعي نجحت في إقناع المستهلك على اقتناء منتجات هو في غنى عنها .

و مما لاشك فيه هو أن البلدان الرأسمالية رحبت باستحداث دولة الرفاهية و إن التعديلات التي تقوم بها دولة الرفاهية تعتبر ظرفية لحل بعض المشكلات الآتية لكن سرعان ما تبرز عقبات أخرى مما يؤدي إلى ضرورة القيام بتعديلات هيكلية ذات أبعاد أخلاقية و مذهبية تمس المجتمع و الاقتصاد و باقي مجالات الحياة ، يقول موريس

بروس " ما من أحد خطط لدولة الرفاهية و لم تكن دولة الرفاهية أبدا نتيجة مباشرة لأية فلسفة حياتية و اجتماعية ، بل في واقع الأمر ، مجرد حلول تراكمت عبر السنوات لمشاكل محددة (10) و يشير ميردال في نفس السياق أن عمليات التدخل الحكومي التي قامت عليها سياسة الرفاهية نجمت عن أحداث و لم تكن وليدة نظرية معينة (11) . فأصبحت المجتمعات المعاصرة عامة و العربية على وجه الخصوص تشهد تحولا ملحوظا. تكمن مظاهر التحول الاجتماعي و الاقتصادي و الثقافي في مستويات التغيير التي بدت على الأسرة الجزائرية و بالتالي على المجتمع ككل. تتجلى مظاهر التحول في استبدال طرائق العيش و أشكال الممارسات الثقافية التي أضحت تستند إلى مقاييس جديدة. و على ذكر التحول الاجتماعي و الثقافي يقول رولان بارث أن التحول و التغيير سنة طبيعية في مسار المجتمع، و في الفترة التي عرفت فيها الجزائر التعددية الحزبية السياسية وقعت تغييرات كثيرة حولت مسار الحياة الاجتماعية و الثقافية (12) و لعل أبرز ظاهرة اقتصادية و اجتماعية انبثقت عن هذا التحول هو تنامي ظاهرة الاستهلاك لدى الأسرة الجزائرية. فمن الإفرازات السلبية لهذه المرحلة أن التحول تجسد بانتشار سلوكيات مالية غريبة عن مجتمعنا و بروز ثقافة جديدة تؤيد المظاهر الاستهلاكية الزائدة فتجعل البعض منا يعيش واقعا غير واقعه. و بالرغم من أن ظاهرة الادخار تعد ركيزة من ركائز التنمية الاقتصادية، إلا أن " الفقر الذي تعاني منه البلدان النامية راجع إلى عدم قدرة الأفراد على الادخار، مما يعني انخفاض عرض رأس المال و انخفاض معدل النمو الاقتصادي " (13).

ففي ظل الأجور الضعيفة مقارنة مع غلاء المعيشة و تدهور المستوى المعيشي، و تغيير النمط الاستهلاكي، تعذر علينا العمل بمبدأ الادخار و هرعت الأفراد في طرق أبواب البنوك طلبا لقروض تشبع بها رغباتها في اقتناء الكماليات.

### إذن ، ما هو دور البنوك في قتل ثقافة الادخار؟

إن الدور الذي لعبته البنوك في توجيه سلوك أفراد المجتمع و تحفيزهم على القروض الاستهلاكية و تشجيعهم على المضي قدما في إنفاق الأموال على سلع كمالية لا تتدرج تحت قائمة الاحتياجات الأساسية للفرد، وضع الكثير من هؤلاء المقترضين في مشاكل مادية، هم في غنى عنها، و ذلك بفعل تراكم الديون والأقساط. و تلك ظاهرة شهدتها المجتمع الجزائري خلال العشرية الأخيرة ، إذ سارعت معظم الأسر الجزائرية في اقتراض الأموال من البنوك بفوائد معتبرة و ذلك للقيام بالأسفار المكلفة و لاقتناء سيارات تكون في أغلب الأحيان ضخمة و بمبالغ مالية باهظة .

كل هذا دفع السلطات الجزائرية للحد من منح هذا النوع من القروض الاستهلاكية لما أصبحت تنقل به كاهن الأفراد و كذا خوفا من تفاقم المشاكل الاجتماعية التي ترتبت عنها على المستوى الفردي بانتشار ظاهرة الانتحار لدى الأفراد الذين عجزوا عن تسديد ديونهم. أما على المستوى الجماعي ، فقد ساهمت القروض الاستهلاكية بشكل كبير في إجهاد معظم السياسات التنموية التي تبنتها الجزائر في مطلع القرن الواحد و العشرين لمواكبة الظروف الاقتصادية الراهنة خاصة في ظل العولمة .

فبعد مرحلة استعمارية أنهكت ثروات و اقتصاد الدولة الجزائرية، أنتت مرحلة ما بعد الاستقلال لإعادة التشييد حين بذلت الدولة الجزائرية كل ما بوسعها لاستعادة مجمل حقوق سيادتها بما في ذلك حقها في إصدار النقود و إنشاء عملة وطنية . فباشرت بإنشاء نظام بنكي جزائري عن طريق تأميم البنوك الأجنبية و خلق بنوك جزائرية (14).

وفرت هذه البنوك جمع من الخدمات أهمها الائتمان المتوسط الأجل و الائتمان الطويل الأجل لتحفيز الأفراد على التعامل مع البنوك بغية تعزيز ثقافة الادخار لديهم. لكن الواقع غالبا ما لا يتوافق مع المخططات و الاستراتيجيات المرسومة و هذا ما تجسد اذ كانت البنوك محدودة الفعالية و فشلت في تعبئة المدخرات المتوسطة و الطويلة الأجل و ظلت الموارد المستخدمة في التمويل تلك التي تستمدتها من الخزينة العمومية. و لطالما فشلت كل المحاولات في سبيل تشجيع الأفراد علي التوفير و الادخار في شكل ودائع بنكية و دفاتر للتوفير و الاحتياط اذ بدت حصة التوفير في الشبكة الوطنية مقبولة من حيث النسب و لكن ضعيفة من حيث الحجم لأن الدخل الوطني كان في حقيقة الأمر ضعيف. بلغ التوفير عام 1939 نسبة 19,8% من مجموع السيولة النقدية (15).

أما التوفير الفردي المتعلق بتوفير الأسر فكان بدوره ضعيف بالرغم من خلق نظام الادخار المخصص للسكن في سنة 1971 و الذي كانت سياسته ترمي أساسا إلى تمويل السكن الاجتماعي باستعمال كل من المبالغ المدخرة و المال العام.

إضافة إلى هذا، فأى مجتمع يعيش ويتعايش مع مؤثرات متنوعة، داخلية و خارجية، تاريخية و جديدة، و المجتمع الجزائري قد مر بظروف سياسية و اقتصادية و أمنية طارئة جعلت من مسار النمو و التحول يتحدد على ضوء تأثيرها ، و عليه يمكننا القول بأن التحولات الاجتماعية و الثقافية التي عرفها المجتمع الجزائري بين 1990 و 2000 لم تنتج من مسار نمو طبيعي و عادي، يكون فيه المجتمع هو المنتج الأساسي لمظاهر لتحول ، لأن ثمة عوامل قسرية تدخلت في وقوعه، و يمكن إجمالها في العوامل السياسية الأمنية و الاقتصادية (16).

و بالرغم من الإصلاحات الأخيرة التي انبثقت من سياسة تشجيع الادخار بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي و اشراك النظام المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية بتوسيع الخدمات المصرفية و التسهيلات الادخارية في مختلف نواحي القطر إلا أن مبدأ الادخار لا يزال غير معتمد من طرف كل الأفراد ، بل و على العكس فإن ضعف ثقافة الادخار لديهم تتسبب في تنامي ظاهرة الاستهلاك التي تنمي الرغبة في اقتناء كم من الكماليات و تقديمها على الضروريات و لو باللجوء إلى عملية الاقتراض من البنوك.

لا زالت القروض التي تمنحها المؤسسات المالية المختلفة (العمومية و الخاصة) تشكل هاجساً للشباب بل استغلالاً لحاجاتهم في ظل البطالة التي تتغلغل بين أفراد هذه الشريحة في مجتمعنا و ترتفع مستوياتها من يوم لآخر حسب الإحصائيات الرسمية.

إضافة إلى هذا توفرت قروضا استهلاكية متعددة الغرض وضعت في متناول معظم الأسر الجزائرية متوسطة الدخل بفوائد معتبرة دفعت عددا هائلا من أفراد المجتمع إلى اقتنائها دون التفكير في النتائج الوخيمة التي تتمخض عنها.

و هنا لا يمكننا أن ننكر الدور الذي لعبته البنوك في إغراء المواطن بالقروض بشتى أنواعها فأصبح مجتمعنا يعاني من مشكلة خطيرة هي الاقتراض، بل و الأخطر منها أنها أصبحت السمة الأساسية للحياة، حيث أصبح المواطنين و بسبب الحاجة و الخوف من المستقبل يسعون إلى الاقتراض من دون أسباب:

و إن هذه القروض لا تساهم في علاج الفقر والبطالة، بل أنها تزيد في تفاقم المشاكل المادية ولا تعالجها بل تؤجل سدادها إلى فترة قادمة فقط و الكثير ممن يلجئون إلى مثل هذه القروض لا يستطيعون سدادها بسبب نقص الخبرة



في التعامل مع البنوك المصرفية و كذا في ظل الغلاء المستمر للمعيشة و على وقع الأزمات الاقتصادية الحالية؛ الأمر الذي يؤدي إلى ضعف الاقتصاد الوطني ويتسبب في مشاكل اجتماعية عويصة.

وعلى ذكر تلك المشاكل فمن الآثار الاجتماعية المتعددة التي تترتب على سلوك الاقتراض العبد المادي الذي ينعكس سلبيا على ميزانية الأسرة و بشكل يومي فيتعذر عليها توفير بعض المطالب الضرورية، و هذا ما يفتح ثغرة أمام المشاكل الاجتماعية و الأسرية فينعكس هذا على المجتمع ككل.

إن ظاهرة الديون ما زالت بحاجة للمعالجة من كل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والمالية، فهذه الثقافة في حد ذاتها لا تتناسب مع عادات وتقاليد مجتمعاتنا العربية المسلمة و تتنافى مع توصيات ديننا الحنيف فيما يخص الربح الربوي.

أما الاقتراض للكماليات والتنافس في المظاهر والإسراف فهذه ثقافة لا بد من محاربتها اجتماعياً والعمل على تشجيع و تعزيز ثقافة الادخار بدلاً منها لما لها من مزايا على المستوى الفردي و الجماعي.

فتعميق ثقافة الادخار مسؤوليتنا جميعاً، والمطلوب منا ترسيخها في عاداتنا و تقاليدنا من خلال تعليم أبنائنا الفرق بين الحرص والبخل ومخاطر الانجرار وراء الاستهلاك غير الرشيد، وتقليد الآخرين في تبني سياسة الاستهلاك المفرط ، ولنتذكر جميعاً تلك الحكمة الذهبية التي لطالما ردها أجدادنا ”على قد لحافك مد رجلك“.

#### المصادر و الهوامش :

القرآن الكريم

(1)\_ سميح مسعود، الموسوعة الاقتصادية، الجزء الاول، دار الشروق للنشر و التوزيع، الجزائر، ط 1، 2008، ص 74.

(2)\_ محمد الجوهري ، الاقتصاد و المجتمع في العالم الثالث، دار المعرفة الجامعية ، ط1، الاسكندرية ، 1989، ص 19

(3)\_ محمد الجوهري، مرجع سابق، ص18

(4)\_ فيليب لابورت، تولرا، جان بيار فارنبييه، اثولوجيا \_ انثروبولوجيا، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 1992، بتفرق

(5)\_ أ. احمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، ط1، الدار العلمية الدولية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص 31\_40

(6)\_ د،محمد عبيدات ، سلوك المستهلك ، ط1، المستقبل للنشر و التوزيع، عمان ، الأردن، ص 4.

(7)\_ شوام بوشامة، مدخل غي الققتصاد العام، الجزء 2، ط4، دار الغرب للنشر و التوزيع، ص 384\_385.

(8)\_ [www. Clanin .com / vb.showthread.php](http://www.Clanin.com/vb.showthread.php)

(9)\_ محمد اشتيه، الاقتصاد لغير الاقتصاديين ، دار النشر و التوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2010، ص75

(10)\_ جاكلين روس ،الفكر الأخلاقي المعاصر ، ترجمة عادل العوا ، دار عويدات للنشر ، بيروت، لبنان، ط 1، 2002

(11)\_ عادل العوا، أسس الأخلاق الاقتصادية ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الوحدة ، دمشق، 1981

(12) \_Roland Barthes, Essais critiques, points, Paris seuil, (s.d) p147

(13)\_رمزي زكي، مشكلة الادخار مع دراسة خاصة عن البلاد النامية ، الدار القومية للطباعة و النشر، القاهرة ، 1996، ص 24

(14) \_ عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر-سلسلة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي-1830-1960، ترجمة جوزيف عبد الله، دار الحدائث للنشر ، ط1، 1983، ص 179

(15)\_مستقاة من ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في علوم الاقتصاد\_ فرع: تحليل اقتصادي، بطاهر علي ، جامعة الجزائر ، 2005-2006، (بتصرف)

(16)\_Louis Martinez, La guerre civile en Algérie, Edition Kharthala , 1998, Mitidja Impression, Alger, 2003, p 21.